حراك الريف بالمغرب: الفردنة كمحفز للفعل الاحتجاجي

The Rif movement in Morocco:The individualization as a stimulus of protestations

أ.عزيز مشواط، كلية الآداب عين الشق جامعة الحسن الثاني-المغرب

ملخص: ينطلق هذا المقال، في قراءته للحراك الذي شهدته منطقة الريف المغربي، من فرضية أساسية مفادها أن هذا الفعل الاحتجاجي، وإن اتخذ طابع الفعل الجماعي، إلا أنه يعبر في النهاية عن مسلسل الفردنة الذي دخل فيه المجتمع المغربي، إذ لم تعد الجماعة، القبيلة، أو حتى الحزب أوالنقابة قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد المادية والرمزية، ولذلك فإن ارتفاعا في منسوب الرغبة في تحقيق المطامح والغايات الفردية مع عدم القدرة على تحقيقها ينتج إحباطا، تعززه مفاعيل التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية، مما يسهل الانتقال من الفعل الاحتجاجي الفردي على المستوى الافتراضي إلى الفعل الواقعي وهو ما يفرض على النسق السياسي مراجعة آليات اشتغاله بشكل متواتر وسريع تفاديا لأزمات انفراط الثقة في طبيعة التعاقد الاجتماعي في حالة انغلاق النسق، وعدم قدرته على التجدد لاستيعاب المتغيرات السريعة.

الكلمات المفتاحية: الفعل الاحتجاجي، الريف، المغرب، الفردنة.

Abstract: This article is based on the hypothesis that although it has taken a form of collective action, Rif movement reflects an individualization process in which Moroccan society started getting in. Since that the community, the tribe, or even the party or union are no longer able to meet the material and symbolic needs of individuals. Therefore, the rise of the desire to achieve individual ambitions and goals also the inability to achieve them, generate frustration that is reinforced by technology and social networks effects, which makes easier to move from an individual form of protest at the virtual level to reality. This situation requires a working system review by politicians in a fast and regular manner, to avoid confidence crises which could break up the social contract in case of inability of making progress.

Keywords: Protestation, Rif, Morocco, Individualization

مقدمة:

تتقاطع في الفعل الاحتجاجي أبعاد متعددة: "إنه شكل من أشكال الممارسة السياسية العفوية من جهة، ويساهم في الآن ذاته في تحديد المشكلات التي ينتظر المحتجون أن تهتم بها السياسات العمومية، كما يمثل الفضاء الذي تتبلور فيه الهويات الفردية والجماعية". انطلاقا من هذا التعريف الذي يقدمه هيرشمان(Albert o.Hirschman, 1972)، يطرح حراك الريف وتفاعلاته على الباحث في العلوم الإنسانية أسئلة جوهرية من قبيل:كيف يمكن تأطير هذا الفعل الاجتماعي نظريا؟ وبأية عدة مفاهيمية يمكن مقاربته؟ هل يتعلق الأمر بحركة اجتماعية؟ أم بفعل هوياتي؟ أم بانتفاضة عفوية؟ وهل يمكن الوصول إلى وجود ميكانيزمات يمكن بواسطتها فهم هذا الفعل الاحتجاجي في سياق التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي؟

لا بد من الاعتراف بأن العلوم الإنسانية والسوسيولوجيا على الخصوص غالبا ما تجد نفسها متجاوزة وغير قادرة على فهم ومتابعة قوة الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي المتدفق، فقد يمضي وقت طويل على بعض الأحداث قبل أن تجد هذه التخصصات الأدوات المنهجية الكفيلة بالقراءة. وفي بعض الحالات، يغير الفعل الجماعي البراديغمات والأدوات النظرية لفهمها.

لا ندعي تقديمنا هنا لقراءات نظرية أو منهجية وافية، بقدر ما هي محاولة لتجريب بعض المفاهيم النظرية لقراءة حراك الريف، والتي سنحاول بناءها انطلاقا من الفرضية العامة التالية: إن الفعل الاحتجاجي، وبالرغم من اتخاذه طابعا جماعيا، إلا أنه يعبر في النهاية عن مسلسل الفردنة الذي دخل فيه المجتمع المغربي، إذ لم تعد الجماعة، القبيلة، أو حتى الحزب أو النقابة قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد المادية والرمزية، ولذلك فإن ارتفاعا في منسوب الرغبة في تحقيق المطامح والغايات الفردية مع عدم القدرة على تحقيقها ينتج إحباطا، تعززه مفاعيل التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية، مما يسهل الانتقال من الفعل الاحتجاجي الفردي على المستوى الافتراضي إلى الفعل الواقعي وهو ما يفرض على النسق السياسي مراجعة آليات اشتغاله بشكل متواتر وسريع تفاديا لأزمات انفراط الثقة في طبيعة التعاقد الاجتماعي في حالة انغلاق النسق وعدم قدرته على التجدد لاستيعاب المتغيرات السريعة.

البراديغم الفردانيي: إشكالات نظرية

ما الذي نعنيه هنا بالفردانية؟ وهل المفهوم واضح بذاته ولا يحتاج إلى الوقوف عند جوانب إشكالية في مضمونه؟ إن الجدل حول الفردانية سواء كمفهوم أو كمضمون ليس جديدا في الحقل السوسيولوجي، لقد قارب الآباء المؤسسين مسلسل الفردنة بطرق مختلفة منذ دوركاييم، وزيمل، ديمون وغيرهم، تتجاور في هذا المفهوم ثلاث دلالات: الأولى تحيل إلى ذلك التوجه نحو الإعلاء من المصالح الفردية دون الاهتمام بالآخرين. وتحيل هذه الدلالة على تصور قدحي للفردانية، باعتبار إحالة هذه الدلالة على الانتهازية والوصولية ونوع من الانغلاق الذي يهدد المجتمع كما يؤكد ذلك دوركاييم (Emile Durkhiem, 1981) في نقده لفردانية المثقفين.

أما الدلالة الثانية، فتحيل على مجموعة من الممارسات والمؤسسات التي تشجع على انبثاق الإنسان الحر باعتباره ذاتا مستقلة. وهنا ترتبط الفردانية بالاستقلالية والتقدم وبالحداثة. وفي مستوى ثالث، تشير الفردانية إلى ذلك المفهوم الذي طوره فكر الأنوار والذي ربط ظهور الإنسان الحديث بانبثاق الشخص ككائن مفكر وواع قوامه العقل والتحرر من إكراهات البنيات التقليدية للمجتمع.

لا شيء يضمن عدم وجود نوع من التعالق بين الدلالات التي يحيل عليها مفهوم الفردانية. ولا شئ يمنع أيضا من القول مع "لويس دومون" بأن الفردانية تشكل جوهر الإيديولوجية الحداثية، لكن دون أن يكون ضمن أهدافنا مناقشة معنى الفردانية وأصولها الفلسفية ومدى تعبيرها عن الانفصال عن البنيات التقليدية للتجمعات البشرية، نعتبر أن الفردانية «تغطي مساحة واسعة من

المفاهيم الإشكالية من قبيل: كرامة الشخص واستقلاليته الاجتماعية والسياسية، وقدرته على التعبير عن خصوصيته الفردية، ومدى احترام حميميته، بالإضافة إلى قدرته على التفكر في جوانيته الداخلية والعمل باستمرار على تطوير الذات والتفكر فيه (Christian Le Bart, 2008, p24).

انطلاقا من هذا التعريف فإننا سنحاول أن نبين أن حراك الريف يدخل في إطار مسلسل عميق من التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي بصفة عامة. ولعل السمة الأبرز لهذا المسلسل هو ارتفاع وتيرة الفردنة، يسندنا في هذا التحليل عدد من المؤشرات ذات الدلالة القوية سوسيولوجيا. ولعل هذه المؤشرات تتمثل في سرعة الانتقال الديمغرافي الذي يعيشه المغرب حيث في ظرف أربعين سنة حقق المغرب انتقالا ديمغرافيا أمضت فرنسا مثلا أكثر من 150 سنة لتحقيقه، أما المؤشر الثاني، فنستمده من عدد من الدراسات التي تؤكد أن المصلحة الشخصية والفردية لدى المبحوثين المغاربة تعلو على مصلحة جماعة الانتماء، بالرغم من الحضور المكثف للدين في النسق القيمي للمغاربة. أما المؤشر الثالث، فنعود من خلاله إلى الانسحاب الملحوظ وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية من أحزاب ونقابات وتنظيمات مدنية التي يتم النظر إليها بغير قليل من الشك والريبة في مقابل ارتفاع نسبة التعبيرات السياسية عبر القنوات غير الرسمية وخاصة عبر الفضاء الافتراضي والشبكات الاجتماعية.

الانتقال الديمغرافي والحاجة إلى تعاقد جديد

عند مقاربة التحولات الاجتماعية لوسط معين، يعتبر الانطلاق من التحولات الديمغرافية مدخلا أساسيا نظرا للأثر الاجتماعي الكبير الذي يخلفه ذلك على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. في هذا السياق، يمكن رصد التحولات التي عرفتها البنية السكانية للمغرب، حيث قفز عدد السكان من 5 ملايين في بداية القرن العشرين إلى ما يزيد عن 30 مليون حاليا، يعود ذلك في جزء كبير منه، إلى تحسن شروط الحياة، الولوج إلى الخدمات الصحية وغيرها، وإذا كانت هذه الزيادة بادية للعيان، وتبدو وكأنها تتجه في خط تصاعدي فقط، فإنه بالمقابل، يمكن تسجيل انخفاظ في معدل الخصوبة بالنسبة لكل امرأة. لقد أنهى المغرب انتقاله الديمغرافي حسب معطيات الإحصاء الرسمي لعام 2014، حيث انتقل معدل خصوبة المرأة المغربية من 7,8 طفل لكل امرأة خلال الستينيات إلى 2,2. وهكذا، تمكن المغرب في ظرف أربعين سنة من تحقيق ما احتاجت فرنسا مثلا إلى تحقيقه في ظل 150 سنة.

يختلف الديمغرافيون حول سببية هذا الانتقال السريع، لكنهم يتفقون على أن هذا الانتقال تعبير عن توجهات قيمية ترافق كل الانتقالات الديمغرافية ومن بينها ارتفاع اهتمام الناس بفردانيتهم وما يعنيه ذلك من انبثاق الأنا الفردية التي تحاول الاستقلال عن الروابط التقليدية المعلية من شأن القبيلة والجماعة (François de Singly, 2003, p. 127) . إن انخفاض معدل الخصوبة كمظهر من مظاهر التحديث في المجتمع المغربي يتضمن دلالات سوسيولوجية كبرى لا بد من قراءتها. يتعلق الأمر أولا بتراجع النموذج الأسري الباتريباركي، وتأنيث الفضاء العام بفعل الخروج الكثيف للمرأة للعمل خاصة مع تزايد نسبة تمدرس الفتيات، وأخيرا ارتفاع منسوب خطاب الحرية الفردية وما يرافقه من ارتفاع نسبة اختيار العزوبية سواء من قبل النساء أو الرجال، بالإضافة إلى تقلص عدد الأطفال داخل الأسر.

في كل الانتقالات الديمغرافية، تشكل القيم متغيرا ثابتا ومستقلا في نفس الوقت، إن الانتقال الديمغرافي يشكل السبب والنتيجة لتغيرات بنيوية عميقة في نسق قيم المجتمع المغربي. فاختيار عدد محدود من الأطفال أو اختيار العزوبية وتراجع النموذج الباتريباركي للأسرة مؤشر من بين مؤشرات أخرى على ارتفاع مستوى الفردنة، والاهتمام بالذات ووضع مصالح الفرد كأولوية مقابل مصالح الجماعة. ومع ارتفاع منسوب الفردنة وقلة عدد الأطفال في الأسر وانتقال هذه

الأخيرة إلى هيمنة نموذج الأسرة النووية، تصبح عتبة الاهتمام بتحقيق الذات de soi réalisation عالية.

إن الانتقال الديمغرافي ليس تغييرا يهم فقط بنية الساكنة بل، وإن كان من الصعوبة إثبات هذه العلاقة سوسيولوجيا، هو تحول في موقع الفرد وتصوراته لذاته وعلاقاته. وتتعزز هذه الفرضية أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار واجهة أخرى لمخرجات الانتقال الديمغرافي والمتمثلة في ارتفاع نسبة الشباب وتحول الهرم السكاني نحو التقلص من حيث القاعدة والقمة، وتضخم وسطه. فبالرغم من انخفاض نسبة الخصوبة، فإن أثار الانفجار الديمغرافي الذي عاشه البلد خلال النصف الثاني من القرن العشرين لا تزال قائمة، لا يزال الشباب يمثل 18% من نسبة السكان حسب إحصائيات 2014، وما يشكله ذلك من ضغط على مستوى تلبية حاجيات هذه الفئة العمرية في الشغل والصحة والتعليم وباقي المناحي الأخرى.

وعلاقة بهذا الانتقال، كان إمانويل طود ويوسف كورباج ,Youssef Courbage, 2007) p159)، قد حذرا، منذ تسعينيات القرن الماضي، من الانعكاسات السياسية للانتقال الديمغرافي حيث ساهمت دراساتهما إلى جانب أخرى في تعزيز اتجاه النسق المغربي نحو البحث عن تعديل التعاقد الاجتماعي بما يضمن أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار، وبالرغم من أننا لا نتوفر على المعطيات الميدانية الكافية للحكم على وجود تغيرات قيمية محددة، فإن العديد من المؤشرات تفيد بأن مسلسل الفردنة وبروز الفرد المبادر المطالب بحريته الفردية واستقلاليته ماض في الارتفاع.

وفي هذا السياق، وبالعودة إلى التغيرات القيمية وخاصة تلك المرتبطة بتمثلات الشباب للسلطة يمكن أن نورد النتائج التي توصلنا إليها خلال بحثنا الذي هم تمثلات15 مبحوثا من نشطاء حركة عشرين فبراير بالدار البيضاء، لقد اتفق المبحوثون، بالرغم من اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية وحساسياتهم السياسية، أن الحركة وإن فشلت على مستوى تحقيق مطلبها الأساسي المتمثل في تحقيق الملكية البرلمانية، فإنها نجحت وبامتياز في ترسيم خطوط جديدة وتجاوز الخطوط الحمراء في تعامل الشباب مع السلطة (Aziz Mechouat,2013) لقد فرضت حركة 20فبراير هامشا أعلى من تجاوب النسق السياسي مع مطالب الشارع. ولأول مرة في تاريخ المغرب يتم تعديل الدستور في سياق احتجاجي. ويبدو أن "ذاكرة الانتصار" هذه لا يمكن إقفالها بسهولة، رغم كل المحاولات الجاهدة للنسق السياسي من خلال تبني جزء من مطالب الحركة من قبل الفاعل الرسمي أو من خلال محولة نزع الشرعية عن النشطاء، وبالرغم من صعوبة تقديم الدليل السوسيولوجي على هذه العلاقة بين الحركة والحراك فإن شعارات ومطالب المحتجين في حراك الريف لا تختلف كثيرا عن مطالب الحركة.

إن الانتقال الديمغرافي وما يختزنه من تغييرات قيمية في موقع الفرد في علاقة بالجماعة، وفي علاقته بذاته، وفي علاقته بالسلطة يقتضي إعادة النظر في العديد من المسلمات ومن بينها طبيعة التعاقد الاجتماعي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات. ولو أخذنا هذا التوجه القيمي نحو الفردنة لوحده كمنطلق، فإن انعكاسات ذلك على المستوى الماكرو- سياسي، لا بد أن يرافقه إعادة التفكير في طبيعة التعاقد الاجتماعي السائد.

الحراك والإحباط النسبي

وعلاقة بالتحولات القيمية ومسلسل الفردنة، يمكن أن نورد نتائج دراستنا التي أنجزناها حول قيم الشباب بالدار البيضاء. أفرز تحليلنا للنسق القيمي للمبحوثين (1233 شاب،15 -24 سنة، يمثلون مختلف أحياء المدينة) عددا من التناقضات. فبقدر ما يشكل الدين البؤرة المركزية لنسق قيم المبحوثين، حيث يعتبره 86% من عينة البحث الشئ الأكثر أهمية في الحياة، بقدر ما يعتبر أكثر من 76% من أعضاء العينة أن المصلحة الشخصية والفردية تعلو على مصلحة جماعة

الانتماء، تبدو هذين النتيجيتن متضاربتين إذا أخذنا بعين الاعتبار النظريات الكلاسيكية التي تربط مسلسل الفردنة بالحداثة في إحدى أهم تمظهراته وهي الانفصال عن المعطى الديني.

تبدو هذه النظرية غير قادرة على مقاربة نسق قيمي شديد التعقيد. لذلك فإن الحضور المكثف للدين في نسق قيم المبحوثين لم يمنع من تعبيرهم عن مستوى عال من الفردانية وسيادة قيم استهلاكية مرتبطة بالتحولات الاقتصادية تركز على الترفيه والاستمتاع الشخصي. كما لم يمنعهم هذا الحضور من التوجه نحو علاقات اجتماعية أكثرعقلانية ومصلحية ومنفعية. وما يعزز هذا التوجه ضعف انخراط الشباب في الفعل التضامني والترابط الاجتماعي والأسري.

إن مسلسل الفردنة الذي يعرفه المجتمع يجعل الفرد يواجه مصيره معزولا عن امتداداته التضامنية. إنه مسؤول عن نجاحه كما أنه مسؤول عن إخفاقاته، هذا المنحى يجعله أكثر عقلانية. (Georg Simmel, 2004)وبالمقابل يجعل إمكانية حصول الإحباط بفعل انغلاق النسق إمكانية واردة جدا. إن الفرد المتعلم في الريف والذي استثمر كثيرا في تعليمه دون أن يستطيع تحقيق أحلامه يصبح محبطا نسبيا.

تعزو نظرية الإحباط النسبي (Raymond Boudon, 1977, p3-26) انخراط الناس في "الفعل الاحتجاجي" إلى ثلاثة أسباب تتمثل في الإحساس بالضيم، باللاعدالة أو الإحباط. لكن أهم مسلمة تقوم عليها النظرية هي أن احتجاج الناس ناتج بالأساس عن اتساع الفارق بين الواقع والمتوقع. إن الثورة، يقول شارل تيل (TILLY Charles, 1978, p349) لا تأتي فقط نتيجة فقر حقيقي، بل إنها قد تكون نتيجة إحساس بعدم تحقيق المأمول، في الدخل، في المعيشة، في درجة الاعتراف الرمزي ببعض الحقوق، بالمقارنة مع آخرين أو بالمقارنة مع المتوقع. وهكذا، فإن المغربي الفقير في بداية القرن الواحد والعشرين قد يكون أحسن حالا نسبيا من الفقير المغربي خلال الستينيات والسبعينيات والتسعينيات حيث انتقلت نسبة الفقر حسب تقرير البنك الدولي (Rapport de la banque mondiale, 2017) ما بين 2014-2001 من 15,3% إلى 4,2%، لكن مقابل هذا التحسن الإحصائي، فإن الفئات التي تعاني الفقر في الوقت الراهن، ترى أمامها واجهات زجاجية ومشاريع ضخمة، ترى "التيجيفي"، و"مروكو مول"، و"طنجة المتوسط"، ترى تدفق المال من كل الجهات وبالمقابل، لا تستشعر فئات كثيرة انعكاسا على معيشها اليومي حيث تتجه وضعية الناس نحو مزيد من التردي بالمقارنة مع باقي الفئات بالرغم من تحسن حالته بالمقارنة مع نظيره خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

وفي هذا السياق، فإن قراءة أولية لمطالب حراك الريف، تكشف بأنها لا تبتعد كثيرا عن مطالب حركة عشرين فبراير. إن مطالب حراك الريف تختزن الثلاثية الشهيرة التي تضمنتها شعارات حركة 20 فبراير والمتمثلة في: "الحرية الكرامة، العدالة الاجتماعية"، وهي شعارات و إن كانت "تتبنى مطالب اجتماعية/خبزية فإنها تختزن أيضا منطقا احتجاجيا يزاوج بين هدفين: الأول ينبني على رفع مطالب سوسيواقتصادية من قبيل ارتفاع كلفة المعيشة، البطالة وتردي الأوضاع الصحية وأزمة التعليم وغيرها، وفي نفس الوقت مطالب تركز على إعادة النظر في التوجهات الكبرى للمجتمع ونموذج السلطة السائد(Aziz Mechouat,2013).

يبدو هذا الأمر واضحا من خلال عودة شعارات "إسقاط الفساد" والتوجه رأسا نحو بعض الأطراف المقربة من محيط القصر. فإذا كانت الدولة قد اختارت الليبرالية الاقتصادية كنهج رسمي إلا أن الواقع العياني يؤكد أنها تظل ليبرالية غير ناضجة بحيث ترافقت مع استمرار اقتصاد الريع كما أنها لم تستطع حل مسألة التوزيع، بمعنى أن المغاربة لم يقطفوا بشكل شفاف ثمار النمو الاقتصادي، كما أنها لم تواكبها ليبرالية سياسية حقيقية تفتح الباب أمام مواطنة فاعلة، مجتمع مدني حقيقي، أحزاب قوية و نخب مؤثرة" (عزيز مشواط ومحسن الرحوتي، 2015).

تسمح لنا هذه الملاحظة باعتبار حراك الريف شكلا من أشكال الفعل الجماعي الناتج عن عقلانية فردية، ويشكل أيضا فعلا سياسيا بامتياز، ولا يمكن فهمه خارج، ما يعتبره Alain Touraine، وهو يصف الحركات الاجتماعية، بكونه نوعا من المشاركة السياسية المتفردة، إنها متفردة لأنها تتم خارج السياق المؤسساتي الرسمي الذي تمثله قنوات الوساطة من أحزاب ونقابات وتنظيمات مدنية. وفي حراك الريف، ينظر المحتجون إلى هذه القنوات بغير قليل من الشك والريبة. هذا الأمر ليس مفاجئا إذا عدنا إلى نسب المشاركة السياسية ونسبة المشاركة في الانتخابات التي تظل ضئيلة، لكن اتجاه نسب المشاركة السياسية نحو التدني لا تعني بالضرورة انسحابا من الاهتمام بالشأن السياسي، بل على العكس من ذلك، إن الانسحاب يعني البحث عن فضاءات أخرى أكثر انفتاحا للتعبير وأكثر ضمانا لفردانية الفاعل، ولعل الأنترنيت والشبكات الاجتماعية أصبحت تشكل الفضاء الاكثر ملاءمة للانخراط في مناقشة الشأن العام بشكل فردي، يضمن هوامش كبيرة للفرد الحر بعيدا عن المؤسسات الحزبية والرسمية. إنه انتقال له دلالاته الاحتجاجية في عالم مفتوح على المعلومة.

التكنولوجيا والمواطنة الافتراضية

تتمظهر الفردانية في أحد أبعادها الجديدة في استغلال وتوظيف وسائط الاتصال الحديثة من أنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي في التعبيرعن الموقف والرأي الشخصي والخصوصية الفردية حيث« مكن الاستعمال المكثف للأنترنيت، مكن الفرد من التحول من مجرد مستهلك للمنتوجات المادية والثقافية إلى منتج ومساهم في بناء مضمونه.(Ehrenberg, 2000, p12).

في سنة 1995 لم يكن عدد مستعملي الأنترنيت عبر العالم يتجاوز رقم 25 مليون، لكن مع حلول عام 2000 وصل العدد إلى 200مليون، ليتضاعف الرقم مرات عديدة بحلول2017 محققا نسبة 47%أي ما يقارب 3,5% مليار مستعمل "من بينهم 18,5 مليون مغربي"(حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات 2016)، إن استعراض هذه الأرقام سواء على المستوى الدولي أو المحلي تفيد بأن الانفتاح على العالم صار مسألة لا يمكن التحكم في نتائجها.

إن جيل الزفزافي (قائد حراك الريف والمعتقل على خلفية اقتحامه مسجدا)وما بعده جيل مختلف عن سابقيه. بكبسة زر، يستطيع طفل أن يقارن بين المغرب وسوريا، لكنه يقارن أيضا بين بلده وسنغافورة وفنلندا وكل بلدان العالم. في جانبها الكشفي révélateur، تعمل التكنلوجيا الحديثة وخاصة الاستعمالات المتعددة للأنترنيت والشبكات الاجتماعية، على رفع منسوب الوعي القائم كما "تجعل من الشباب قوة تطالب بالمحاسبة على أساس الكفاءة وليس أي شيء آخر" (Levy, 1985, p40-45)، وتمكن الجيل الجديد من القيام بالمقارنات، وحيث هناك إمكانية للمقارنة هناك إمكانية للفعل الذي يسبقه وعي عملي بالفروقات الصارخة بين عالم زاحف حضاريا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا وعالم يفتقد لأبسط متطلبات العيش الكريم.

في خلفية حراك الريف يوجد تساؤل كبير: إلى أي حد يؤدي كشف حقائق عن سوء التدبير والفساد إلى تجييش الناس ودفعهم إلى الاحتجاج بقوة ضد نمط معين من الحكامة غير المبنية على الشفافية؟ تنبع شرعية هذا السؤال من أن قدرة اختراق أنظمة المعلوميات ماضية في التزايد خاصة إذا علمنا أن المعلومة التي يتم تسريبها تسقط مباشرة أمام أعين الفئات الواسعة من المجتمع المستعمل للأنترنيت والشبكات الاجتماعية، حيث أن 94% من مستعملي الانترنيت في المغرب هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، لقد مكن الأنترنيت والشبكات الاجتماعية خصوصا من توسيع مفهوم هبرماس للفضاء العام.

لقد مكنت هذه الفضاءات المستعملين والشباب على الخصوص من التحول إلى فاعلين أساسيين، بما تتيحه من إمكانيات الضغط على القرار السياسي وصناعة الرأي العام، ولم يعد التحكم في المعلومة أو إخفائها ممكنا. وهكذا، خلق الشباب على الخصوص فضاءات لإبراز هوية

خاصة بهم عبر تناسل البرامج الحوارية على اليوتوب، وعبر ظهور نماذج للتعبير الحر عن قضايا الشأن العام، و برامج للسخرية تتجاوز كافة أشكال الرقابة الرسمية. هذا التوجه تسنده على المستوى الدولي ظواهر وكيليكس ووليام أسانج وإدوارد سنودن وأوراق بناما وغيرها من تجارب كشف الأسرار.

لقد مكن الإنترنيت والشبكات الاجتماعية الناس والشباب خصوصا من تملك "فضاءات للاعتراف خارج الفضاءات التقليدية" (De Singly, 2003) مما يمكن من التجديد في أشكال التعبير وفي لغة الخطاب، هذه الشروط الموضوعية وغيرها عجلت بالإعلاء من براديغم سياسي جديد يتمثل في فلسفة الحق في المعلومة التي تعني واجب إخبار الناس بما يقوم به الحاكم أو أي سلطة تمارس مهامها، هذا البراديغم هو ما يجعل من إمكانية إخفاء المعلومة التي تهم المال والسلطة مسألة منتهية إلى غير رجعة، هذا البراديغم الكشفي الذي ساهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ظهوره يجعل تمثلات الناس للسلطة تتغير (Lawrence Lessing, 1999)

السلطة: تمثلات مختلفة

في حراك الريف، ودون التوفر على معطيات ميدانية تمكننا من الحكم على المعنى الذي يعطيه الفاعل الميداني، سواء كأفراد أو جماعات، لحراكه، يمكننا أن نقول أن الحراك من خلال شعاراته ليس موجها ضد شخص بعينه أو ضد جماعة ما، كما أنه لا يقتصر على مطالب اجتماعية أو اقتصادية صرفة، بل، إن الحراك يتجه نحو مساءلة ما يسميه ألان تورين تاريخانية المجتمع، ويعني بهذا المفهوم، التوجهات الاجتماعية والثقافية السائدة. ومن أجل مزيد من توضيح مفهوم التاريخانية يربط ألان تورين الحركات الاجتماعية بضرورة تحديدها للخصم الذي يمكنها من تحديد هويتها، وعند ذلك فإن المطالب لا تصبح ذات نفحة اقتصادية أو اجتماعية بل تسعى إلى تغيير النموذج الثقافي للسلطة.

هذا المنحى الذي يتخذه الحراك، يسائل بدون شك قدرة النسق السياسي المغربي على فهم التغيرات الطارئة على تمثلات الناس للسلطة، في بحثنا الذي أجريناه على عينة تهم 1233شابا بيضاويا، تتراوح أعمارهم ما بين 15و25، أثار انتباهنا معطيان اثنان يبدوان متناقضان، حول سؤال: "ماهي الأشياء الاكثر أهمية بالنسبة لك في الحياة؟"، أثبت النتائج أن الشباب يبحثون أولا عن الاستقلالية وتحقيق الذات، لكنهم بالمقابل يتذمرون من انعدام "الحْكَام" في المدرسة، وفي الشارع، وفي البيت، تبدو هذه النتائج متناقضة لكننا بالعودة إلى تصريحات عدد من الشباب مستقاة من مقابلات نصف موجهة، سنكتشف أن نموذج السلطة الذي يبحث عنه هؤلاء الشباب هو نموج السلطة التي يمنحونها الشرعية، إنهم لا يتجهون نحو الثورة المطلقة على سلطة المعلم والأب أو الكبار، بل إن نموذج السلطة الذي يبحثون عنه هو نموذج يتوفر على شرعية.

تسمح لنا هذه النتائج بافتراض تحول "الحرية السلبية" إلى مطلب أساسي من مطالب الشباب. وهنا، يمكننا أن نجازف ونعتبر أن هذا المطلب الذي شكل أساس الفكر الليبرالي منذ القرن الثامن عشر ماض في التجذر في تمثلات الشباب لعلاقتهم بالسلطة، وفي هذا السياق، يمكن أن نعتبر مع بيير مانون« أن مونتسكيو ثبت ما يمكن اعتباره اللغة الليبرالية الاكثر وضوحا من خلال اعتباره التناقض بين السلطة والحرية جوهر الإشكالية السياس(Pierre Manent,1988, p123).».

هذه الأطروحة الليبرالية المبنية على التناقض الأساسي الموجود بين السلطة والحرية أو على الأقل كيفية الملاءمة بينهما، ستتكرس بشكل أوضح مع بنجامين كونسطان. (Pierre Manent, 1988, p123) ففي استعراضه للتناقضات القائمة بين "القدماء" و"الحداثيون" يعتبر كونسطان أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نطلب من الناس في الوقت الراهن التضحية بحرياتهم الفردية مقابل الحرية السياسية" ويضيف في هذا السياق أن "هدف الحداثيين هو تحقيق الأمن مع

ضمان التمتع بالحريات الحميمية وأن الناس يعتبرون الحرية هي تلك الضمانات التي تقدمها المؤسسات لحماية المتع الفردية والحميمية".

هل يمكن المجازفة والقول إن المغاربة والشباب على الخصوص قد وصلوا في وعيهم وتمثلاتهم للسلطة إلى تشرب الفكرة الليبرالية المزاوجة بين الحريات السياسية والحرية الفردية؟ هذه خلاصة سابقة لأوانها ولا نتوفر على المعطيات الكافية بالدفاع عنها، لكن مؤشرات عديدة تفيد أن تمثلات الناس للسلطة صارت مبنية على طلب حضورها وفي نفس الوقت مساءلة نتائجها والبحث عن شرعيتها خارج الأطر التقليدية.

وفي هذا السياق، انتهى بحث أشرف عليه السوسيولوجي جمال خليل (قدمه خلال مداخلة بعنوان" تمثلات السلطة" خلال مؤتمر نظمته الجمعية المغربية للتحليل النفسي بالدار البيضاء بتاريخ 5 يوليوز 2016) إلى "أن تمثلات البيضاويين للسلطة تتراوح بين الإيجابي والسلبي"، البحث الذي هم عينة تضم 2063 فردا موزعين بالتساوي بين النساء والرجال بمتوسط عمري يصل إلى ثلاثين سنة، اعتبروا أن السلطة ضرورية وربطوها بالعنف والقوة، ولكنهم أيضا ربطوها بالاستقرار على المستوى السياسي وضرورتها لتحقيق الاستقرار الأسري وهي مرادفة للاحترام.

يبدو إذن أن السلطة بقدر ما تثير الخوف فهي مرغوب فيها، شريطة أن تتوفر على شرعية مستمدة من المجتمع وليس من خارجه، ما يعزز هذه الخلاصة هو أن أكثر من 65% من المبحوثين رفضوا بناء شرعية السلطة على أساس ديني واعتبروا الدين مسالة شخصية، لا تخول لنا هذه الخلاصات الخروج بنتائج قابلة للتعميم، خاصة وأن معطياتنا البحثية تهم مدينة الدار البيضاء بخصوصياتها ربما المختلفة، لكنها تقدم لنا على الأقل تصورا أوليا حول تمثلات للسلطة. وهي تمثلات وإن كان من الصعب الحسم في تأويلاتها ومدى ما تمثله كعنوان لمرحلة جديدة من علاقة الناس بذواتهم، بالسلطة، وبالدولة، إلا أنها تشكل مؤشرات دالة يمكن البناء عليها لتدعيم فرضية دخول المجتمع المغربي في مسلسل الفردنة، مسلسل ماض في التأسيس لمرحلة جديدة من تعاطي الأفراد مع ذواتهم، وتعاطيهم مع نموذج السلطة القائم، ولعل الوجه البارز لهذه المرحلة هو الارتفاع المتواتر لاهتمام الناس بذواته ورغبتهم في تحقيق الاستقلالية وما يعنيه ذلك من بحث عن العيش الكريم ومستوى أرقي من التعليم والصحة والتعليم وارتفاع منسوب الاستهلاك. وإذا كنا قد ركزنا هنا على الانتقال الديمغرافي كواجهة لهذا المسلسل، فإن معطيات اخرى يمكن استثمارها في هذا الصدد حيث ارتفاع نسبة ولوج المرأة للتعليم وسوق العمل والتحضر والانتقال من نمط أسري يتميز بالامتداد إلى نمط أسري نووي.

قيم المدينة: المجهولية، الحرية، العقلانية

ومن جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ملاحظة لا تقل أهمية من أجل القراءة السوسيولوجية لواقع المجتمع المغربي الراهن، تهم هذه الملاحظة التحول الذي يشهده توزيع السكان بين البوادي والمدن، وهنا، لا بد من التوقف عند الانتقال الذي يسجله المجتمع المغربي من مجتمع يغلب عليه الطابع القروي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، لقد انتقلت نسبة السكان الحضريين من عشرة في المائة بداية القرن العشرين إلى أكثر من ستين في المائة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014.

يساهم العيش في المدينة في نشأة "عقلية مدينية une mentalité citadine"، يقول عنها جورج سيمل(Gorges Simmel, 1937)إنها تتميز بالعقلانية، وبسيادة قيم كمية، وبالمجهولية، والفكر الموضوعي، إن الانتقال من نمط العيش القروي إلى نمط العيش الحضري يفرض على الفرد سلوك عدد من الاستراتيجيات البديلة، وتقوم هذه الاستراتيجيات على البحث

عن وسائل كفيلة بالتخلص من الضغوطات التي تمارسها حياة حضرية لا يتم الاعتراف فيها بالفرد إلا من خلال كفاءته وإمكانياته بعيدا عن أشكال التضامن التقليدية.

وبقدر ما تمارس هذه الحياة الجديدة ضغطا على الأفراد بقدر ما يصبحون أكثر حرية في التعامل واجتراح أدواتهم الخاصة، إن المجهولية التي تفرضها الحياة الحضرية على الأفراد تخلق فضاء ملائما لتراخي الروابط الاجتماعية مما يفرض على الفرد البحث عن جماعات انتماء جديدة ومن طبيعة مختلفة عن الروابط التقليدية. هذه الوضعية حسب جورج زيمل تسمح ببروز الفرد الباحث عن الاستقلالية والحرية.

خلاصات واستنتاجات:

- يشكل حراك الريف شكلا من أشكال الفعل الجماعي الناتج عن عقلانية فردية، ويشكل أيضا فعلا سياسيا بامتياز، إنه نوع من المشاركة السياسية المتفردة.
- يجد حراك الريف جزءا كبيرا من تفسيره في تعمق مسلسل الفردنة التي دخلها المجتمع المغربي.
- إن ارتفاع منسوب الفردنة في المجتمع المغربي يجعل الناس والشباب بالخصوص يزاوجون في الوقت نفسه بين مطلب الحرية السياسية والفردية مع ارتفاع مستوى التوقع بخصوص الاستفادة من ثمار الانفتاح الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.
- إن مسلسل الفردنة الذي يمضي فيه النسق القيمي للمجتمع المغربي يؤسس لمرحلة جديدة في تعاطي الأفراد مع ذواتهم، وتعاطيهم مع نموذج السلطة القائم.
- لعل أهم ملاحظة تسترعي الانتباه هي التناقض الحاصل في تمثلات الناس للسلطة، فبقدر ما تثير الخوف فهي مرغوب فيها، شريطة أن تتوفر على شرعية مستمدة من المجتمع وليس من خارجه.
- بالرغم من خصوصية منطقة الريف فلا يمكن أن ننفي أن المنطقة وكغيرها من مناطق المغرب تعرف تغيرات ديمغرافية مهمة في اتجاه تراجع معدل الخصوبة، كما لا يمكن أن ننفي ارتفاع عدد سكان المدن، وينطبق الأمر ذاته على تغير تمثلات الناس لذواتهم وعلاقتهم بالسلطة.
- ساهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة، واستعمالها المكثف في تعزيز مسلسل الفردنة، لكنها بقدر ما وسعت الهوة بين الأفراد خلقت تضامنات جديدة وهو ما سهل عمليات التعبئة والحشد.
- إن تواتر حدة الاحتجاج سواء في الريف أو في غيره من مناطق المغرب مرشح للارتفاع مما يحتاج إلى إعادة النظر في طبيعة التعاقد الاجتماعي بشكل يراعي التحولات القيمية والمتمثلة أساسا في ارتفاع مستوى الفردنة والتحولات الجارية في تمثلات الناس للسلطة وخاصة لشرعيتها ومصادر هذه الشرعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

إن فرضية قراءة حراك الريف، باعتباره تعبيرا عن تحولات قيمية يعرفها المجتمع المغربي خيطها الناظم يتأسس على تعمق مسلسل الفردنة، يحتاج إلى تعميق، سنعود إليها في مقال لاحق، من خلال معطيات ميداينة وأدبيات تركز على طبيعة التحولات الاجتماعية والقيمية التي يشهدها الريف، نعتقد، وبالرغم تميز المنطقة بمجموعة من الخصوصيات التي تميزها، غير أنها لا تختلف كثيرا عن الدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي والتحولات التي تمس المغرب ككل، لا يمكن أن ننفي أن الريف كغيره من مناطق المغرب يعرف تغيرات ديمغرافية مهمة في اتجاه تراجع معدل الخصوبة، كما لا يمكن أن ننفي ارتفاع عدد سكان المدن، وينطبق الأمر ذاته على تغير تمثلات الناس لذواتهم وعلاقتهم بالسلطة، لكل هذه الأسباب يمكننا أن نعتبر أن حراك الريف، يمكن أن يجد جزءا كبيرا من تفسيره في تعمق مسلسل الفردنة التي دخلها المجتمع المغربي. إن الاحتجاج وبالرغم من كونه سلوكا جماعيا، إلا أنه يعكس تلك الرغبة العارمة في

الاستفادة من ثمار الانفتاح الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، وبالرغم مما يمكن ملاحظته في سلوك الريفي والمغربي بصفة عامة من مظاهر التقليدية إلا أن المؤشرات التي أوردناها تفيد أن الأفعال الاحتجاجية ستصبح أكثر قوة وأكثر تنظيما، بما هي نتيجة لإحباطات عدم القدرة على تحقيق انبثاق الأنا الفردية المستقلة، هذه الفرضية التي تحتاج إلى مزيد من التعميق تشكل مدخلا أساسيا للفهم السليم لتحولات قد تكون أكثر جذرية.

قائمة المراجع:

1. عزيز مشواط ومحسن الرحوتي(2015)، ما يقوله 16 سوسيولوجيا في الحركات الإسلامية، في التفاوت الاجتماعي، في تحولات القيم، تنسيق المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط.
2. Alain Ehrenberg, (2000), La fatigue d'être soi. Dépression et société, Odile Jacob, Paris
3. Albert O. Hirschman, (1995), Défection et prise de parole, (1eredition 1972), Fayard, collection L'espace du politique.
4. Aziz Mechouat, (2013), Mouvement du 20 février au Maroc: identité, discours et organisation, Presses Académiques Francophones, Allemagne.
5. Christian Le Bart, (2008), L'individualisation, Presses De Sciences Po.
6. Emile Durkhiem, (1981), Les intellectuels et l'individualisme, Fayard.
7. François de Singly, (2003), *Les uns avec les autres.* Quand l'individualisme crée un lien, Armand Colin, Paris.
8. François de Singly, (2003), Les uns avec les autres : quand l'individualisme crée du lien, Agora débats/jeunesses, Vol (34), Numéro(1).
9. Gorges, Simmel, (1937), Sur Métropoles et mentalité in L'école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine, New York.
10. Lawrence Lessig, (1999), Code and Other Laws of Cyberspace, Basic Books, New York.
11. LEVY. S, (1985), Hackers, Heroes of the Computer Revolution, Dell Book, New York**.**
12. Pierre Manent, (1988), Histoire intellectuelle du libéralisme, Pluriel, Paris.
13. Rapport de la banque mondiale, (2017), Le Maroc à l'horizon 2040 : CapiatalImmateriel et les voies de l'Emergence Economique, Rapport final, Royaume du Maroc Mémoranduméeconomique pays.
14. Raymond Boudon, (1977) La Logique de la frustration relative, European Journal of Sociology, (vol. 18), (no 1), p. 3-26.
15. TILLY Charles, (1978), Front mobilization to revolution Reading, Mass., Addison-Wesley Publishing Co.
16. Youssef Courbage et Emmanuel Todd, (2007), Révolution culturelle au Maroc : le sens d'une transition démographique, http://www.fondation-respublica.org/Revolution-culturelle-au-Maroc-le-sens-d-une-transition-demographique_a210.html.
17. Youssef Courbage, Emmanuel Todd, (2007), Le rendez-vous des civilisations, Seuil, coll. La république des idées.